المصادر الارشيفية للدراسات العربية ودراسات الخليج في سجلات وزارة الهند.

بنلوب طوسون *

في هذا البحث يحاول الكاتب اعطاء فكرة عن مدى وطبيعة المواد التاريخية الموجودة في سجلات وزارة الهند ومحاولة شرح الطريقة التي تم بها جمع هذه المواد وكيفية ترتيبها والاحتفاظ بها . فمعظم الذين يقصدون مكتب السجلات لاول مرة يحملون معهم فكرة واضحة عن موضوع بحثهم أو عن نوع المعلومات التي يريدون استقصائها . ومن السهل العثور هناك على سجلات تاريخية شاملة عن تجارة العبيد في افريقيا الشرقية او مجرد تفاصيل عن حياة شخص كان قد ذهب الى الهند بسبب التحاقه بشركة الهند الشرقية . ولكن يصاب الكثير من الباحثين بالذهول اولا امام كمية المواد الموجودة وبسبب طريقة ترتيبها المعقدة كما يبدو . فعدد كبير من الناس يتوقع الحصول على معلومات عن موضوع بحثهم في فهرس شامل وبنفس السهولة كما لو كانوا في مكتبة ، ويميلون الى نسيان ان ترتيب الارشيفات شديد الارتباط بالتاريخ الاداري للهيئة التي اوجدتها . ولهذا السبب اود أن اكرس بعض الوقت للتحدث عن ادارة شركة الهند الشرقية وخليفاتها ، عن مجلس الرقابة وعن وزارة الهند لاقامة علاقة بين هذه الجهة وبين التركيب الارشيفي لمكتب السجلات الحديث العهد .

امل ان هذا البحث سيساعد اي شخص ينوي الذهاب الى لندن لدراسة الارشيفات واي طالب وباحث يريد استعمال اي من مجموعة الميكروفلمات والنسخ الكبيرة لملفات سجلات وزارة الهند والتي ستحصل عليها الان متاحف ومكتبات في منطقة الخليج .

---

* تعمل حاليا امينة مساعدة مسؤولة عن قسم الشرق الاوسط والسجلات السياسية والسرية في سجلات وزارة الهند (منذ ١٩٧٤).

ـ باحثة مساعدة مسؤولة عن سجلات الشرق الاوسط (١٩٦٨ ـ ١٩٧٤)

ـ حصلت على بكالوريوس في التاريخ بمرتبة الشرف من جامعة (يونيفرسيتي) كولج لندن في عام ١٩٦٧ وعلى دبلوم دراسات عليا في ادارة الارشيفات عام ١٩٦٨ .

من مؤلفاتها :

ـ **المذكرات السياسية والسرية حول الشرق الاوسط** وقامت باعداد **دليل** عن سجلات مقرات المندوبين السامين البريطانيين والوكالات في الخليج .

يجب علي اولا ان اوضح باختصار انه بالرغم من ان مكتبة وسجلات وزارة الهند تتبع لنفس المنظمة غير انها تعمل من خلال قسمين مختلفين . فالمكتبة تضم مجموعات كبيرة وفريدة من المطبوعات والمخطوطات في اللغات الاوروبية والشرقية ، وهناك ايضا مجموعة من الصور والرسومات . وقد تم الحصول على هذه المواد المختلفة كل بمفردها بواسطة الشراء وكانت على شكل هبات من شركة الهند الشرقية أو بواسطة امناء المكتبة المتواليين وحافظي المخطوطات. أما المصادر الارشيفية فتضم من ناحية اخرى جميع المواد ، المخطوطات ، المخطوطات المطبوعة ، مطبوعة كانت أم تصويرية والتي كانت نتاج الالية الادارية لشركة الهند ومجلس الادارة ووزارة الهند معا مع نسخ عن محاضر الجلسات ومجموعات معينة من سجلات محطات التجارة ومقرات المندوبين الساميين التي تتعلق بالادارات المنبثقة عنها في كل من شبه قارة الهند ، والشرقين الادنى والاوسط . أما الاختلاف بين هذه الارشيفات ومجموعات المكتبة من كتب متعلقة ببعض في حين كانت الارشيفات قد تراكمت ونتجت عن العمل اليومي في شركة الهند وهذه تشكل معا صورة متواصلة لادارتها وادارة خليفاتها عبر ٣٥٠ عاما وتبين الى درجة ما كمية المعلومات الموجودة والتي تحتل الان حوالي تسعة اميال من الرفوف في مكتب السجلات .

وهنا يجب علي أيضا ان اشير الى عدد كبير جدا من الوثائق المعروفة بالمخطوطات الاوروبية وهي أوراق خاصة لافراد لهم بشكل او باخر صلة والادارة الهندية . فقد بوشر في تجميع هذه الاوراق حتى الان من الموظفين السابقين في دوائر الهند والدوائر السياسية والعسكرية وأخرى تمت بصلة والادارة البريطانية الامبراطورية . والمخطوطات الاوروبية التي شكلت اصلا جزأ من المكتبة تم نقلها الان ، للاستفادة منها بشكل افضل ، الى السجلات حيث تتم المواد الموجودة في المجموعات الارشيفية الرسمية .

فسجلات وزارة الهند تشمل اذن ارشيفات شركة الهند الشرقية منذ ان اقرت الملكة اليزابيث الاولى ميثاقها ، وارشيفات مجلس الرقابة أو ما عرف باعضاء لجنة شئون الهند وهي لجنة الفت في عام ١٧٨٤ لتشرف على ادارة الشركة وارشيفات وزارة الهند التي تولت في عام ١٨٥٨ مسئوليات الشركة والمجلس السابقة وممارستها حتى نيل الهند استقلالها عام ١٩٤٧ .

واثناء اربعة قرون من الادارة البريطانية في الهند قامت وزارة الهند وسابقاتها بالاشراف جزئيا ، وفي كاير من الاحيان كليا ، على شبكة معقدة من الوكالات ومقرات المندوبين الساميين في الشرق الاوسط امتدت الى الساحل الشرقي لافريقيا في الغرب وافغانستان في الشرق (١) وقد كان الحاكم العام مسئولا مباشرة امام الحكومة البريطانية في لندن وبعد عام ١٨٥٨ تولت هذه

المسؤولية حكومة الهند وحكومات ولايات بنجال وبومباي ومدراس والتي بالرغم من خضوعها التام لحكومة الهند كانت تقدم التقارير مباشرة الى الحكومة البريطانية ايضا . وكان المندوبون السامون والوكلاء داخل وخارج الهند يخضعون الى حكومات الولايات أما هؤلاء الذين تواجدوا خارج الهند فكانوا في العادة مسؤولين مباشرة امام حكومة الولاية بالرغم من انهم قاموا من حين لاخر بتقديم التقارير الى الحكومة البريطانية او تبادلها بين بعض .

أما لغرض البحث فعلى المرء ان يدرك نقطة اساسية وهي انه قد نتج عن شبكة الحكومات والوكالات هذه ثلاث مجموعات رئيسية في السجلات . اولا هناك سجلات الادارة بما في ذلك جميع دوائرها في لندن والتي تشمل في الدرجة الاولى نسخا عن مراسلاتها مع الدوائر الحكومية الاخرى وممثليها في الخارج ، عدا عن محاضر وقائع جلسات الدوائر الخ . . .

ثانيا : هناك نسخ عن مراسلات حكومات الهند ، بنجال ، بومباي ومدراس مع وكالاتها ومحاضر اجتماعات مجالسهم ، احكامهم وقراراتهم والتي كانت كلها ترسل الى لندن على فترات منتظمة لاعلام الحكومة البريطانية . وثالثا هناك ارشيفات مقرات المندوبين الساميين والوكالات نفسها والتي تراكمت في مقراتها وكانت ترسل عادة الى لندن في تاريخ متأخر عندما تم نقل المقر الى مكان اخر او لم يخضع بعدها لمراقبة وزارة الهند . هذه الارشيفات تشمل مراسلات الوكيل او المندوب السامي مع حكومة الهند ومن حين لاخر مع الحكومة في لندن ، وبالطبع مع موظفي الحكومة البريطانية المحليين ومع حكام ووكلاء البلد الذي تواجد فيه المقر .

ولذلك فمن المحتمل ان تضطر للبحث عن نفس الوثيقة في المصادر المختلفة الثلاثة واكثر من ذلك حتى اذا اخذت بعين الاعتبار التدابير التي اقرت من حين لاخر لتسيير نسخ عن المراسلات المهمة الى الجهات المهتمة الاخرى . وسأحاول الان اعطاء فكرة عن الاختلاف بين هذه المجموعات الارشيفية ونوع المعلومات التي يتوقع العثور عليها فيها .

المحطات التجارية والوكالات .

تبدأ بمقرات المندوبين الساميين والوكالات اي عند حاشية النسيج الاداري فالسجلات الاولية لنشاطات الشركة عرفت بسجلات المحطات التجارية .

وقد اقيمت اول محطة تجارية في الشرق الاوسط في عام ١٦٢٢ في بندر عباس . وباشرت شركة الهند الشرقية تجارتها في بلاد فارس عن طريق جاسك في عام ١٦١٦ وتمكنت بسرعة من اقامة محطات تجارية في داخل البلاد ، في شيراز واصفهان . وبعد ان منح انشاه عباس في عام ١٦١٧ فرمانا لادوارد كونوك (نسخة جميلة من اوائل القرن السابع عشر لا تزال محفوظة لدى سجلات المحطات التجارية) (٢) وبعد النصر الذي احرزته القوات الفارسية

والانجليزية ضد البرتغاليين في مضيق هرمز عام ١٦٢٢ غدت مدينة بندر عباس المركز والمقر التجاري لنشاطات البريطانيين التجارية والساسية في الخليج واحتفظت بهذا المركز خلال المئة والخمسين عاما التالية .

وبسبب عدم استقرار الظروف السياسية في بلاد فارس ومانتج عن ذلك من استحالة استئناف نشاطات تجارية ناجحة هناك ، نقلت شركة الهند الشرقية مقرها عام ١٧٦٣ الى البصرة حيث كان ممثلو الشركة قد باشروا نشاطاتهم التجارية منذ عام ١٦٣٥ وحيث اقاموا محطة تجارية في عام ١٧٢٣ ، واقامت الشركة ايضا محطة تجارية في بوشهر لمتابعة تجارتها في بلاد فارس . اما اقامة المحطة التجارية في بوشهر فكانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ علاقة الشركة ومنطقة الخليج . ومنذ ذلك التاريخ بدأت التجارة تدريجيا تفقد اهميتها فيما اصبحت العلاقات السياسية وحماية الطريق البحري وبالتالي الطريق البرى الى الهند تخضع لاعتبارات ملحة . اما اقامة المحطة التجارية في بوشهر فلم تعتمد على اقامة الاخرى في البصرة عام ١٧٧٨ والتي حصلت على المنزلة السياسية كمقر للمندوب السامي (٣) الذي اصبح يشرف في عام ١٨٢٢ وبعده على الوكالات السياسية الاخرى التي اقيمت في وحول منطقة الخليج — في مسقط عام ١٨٠٠ (وبالتالي في الجزء الاخر من السلطنة في زانجبار عام ١٨٤٣) وفي البحرين والكويت عام ١٩٠٤ . وفي عام ١٨٣٢ عين وكيل عربي للمندوب السامي في الشارجة ليعالج شئون محميات المشيخات العربية على الخليج . اما الوكلاء اللاحقون فكانوا يرفعون التقارير بانتظام الى المندوب السامي في بوشهر والذي كان بدوره يزور المحميات ومن حين لاخر . ولكن اذا قارنا السياسة المتبعة تجاه مسقط والكويت والبحرين وحتى بغداد والبصرة فلم يتدخل البريطانيون في الشئون الداخلية لهذه الدول ، فقد تركز اهتمامها على مشكلة سلامة وأمن مياه الخليج للملاحة البريطانية . وحتى عام ١٩٣٩ وبعد مجيء النقل الجوي واكتشاف النفط قام البريطانيون بتعيين موظف سياسي دائم في منطقة المحميات . وبقي انذاك هذا المنصب خاليا في اشهر الصيف الحارة وتولى امرته وكيل عربي للمندوب السامي .

اما ملفات المحطات التجارية والوكالات فيحتفظ بها الان في سجلات وزارة الهند (IOR archive groups gand R/15) (٤) وهناك ملفات المحطات التجارية في بندر عباس والبصرة (IOR. G 129) ومحطة المخه ووكلاء الخطوط البحرية في كل من القاهرة والاسكندرية والسويس (IOR. G 17) وتضم هذه المجلدات نسخا عن اليوميات ووقائع نشاطات الوكلاء عدا عن مراسلاتهم التي تتضمن معلومات غير قيمة عن مواضيع اقتصادية وتجارية في مدة بداية نشاطاتهم . ويمكن العثور على مواد مشابهة في مجموعة القرن السابع عشر القيمة والمعروفة بالمراسلات الاصلية (IOR: E/3) والتي تشمل الرسائل التي تلقتها الشركة

من مستوطناتها في الشرق معا مع نسخ عن الرسائل التي تبودلت بين هـذه المستوطنات والتي ارسلت بالتالي الى لندن . وهذه الرسائل تحتوي على سرد يومي عن نجاح مهمات اول المبعوثين الى البلاط الفارسي في بداية القرن السابع عشـر .

أما ارشيفات مقر المندوب السامي في بوشهر والتي ترجع الى ١٧٦٣ حتى ١٩٤٦ عندما نقل الى البحرين والوكالات في كل من زنجبار ومسقط (١٨٢٨ — ١٩٥٠) والبحرين والكويت (١٩٠٤ — ١٩٥٠) مع عدد صغير من ملفـات المسئول السياسي في ساحل المحميات (١٩٣٩ — ١٩٥٠) فما زالت تحفظ بأكملها في سجلات وزارة الهند IOR archive groups R/15/1-6 والتي تعطي صـورة شاملة عن الادارة البريطانية في الخليج خلال مدة قرنين من الزمن . فقد قـام المندوب السامي في بوشهر بالاشراف كليا على شئون الخليج ولذلك فـان سجلات بوشهر اكثر شمولا الى حد ما . فهي تحتوى على مراسلات المندوب السامي مع حكومة بومباي والهند علاوة على مراسلاته مع الوكلاء البريطانيين الاخرين في الخليج والذين بدورهم ارسلوا له نسخا عن مراسلاتهم مع الموظفين المحليين . هذا باستثناء المسؤول السياسي في ساحل المحميات الذي كان يخضع لوكيل البحرين ، ومن ناحية اخرى الوكلاء والمندوبون الساميون في كل مـن بغداد والبصرة الذين ظلوا مستقلين عن المندوب السامي في الخليج حتى الحرب العالمية الاولى والذين ملفاتهم بالصدفة غير محفوظة في سجلات وزارة الهنـد . وتعتبر ارشيفات الوكالات قيمة جدا لانها تحتوى على تفاصيل دقيقة عـن نشاطات الادارة اليومية وعلى معلومات عن المشاكل المحلية التي كانت تقـدم فيها تقارير ملخصة للجهات العليا . اما فيما يتعلق بالمواضيع ذات الاهمية مثل الامتيازات النفطية ومفاوضات الاتفاقيات فهي تحتوي على وقائع النقاشـات والاعتبارات الخلفية .

حكومـة الهنـد وحكومة بومباي :

لاعتبارات جغرافية كان المندوب السامي والوكلاء في الخليج يخضعون اولا لحكومة بومباي والتي تبودلت معها معظم رسائلهم ومنها تلقوا عـادة تعليماتهم . أما حكومة بومباي فاشرفت على شؤون الخليج من خلال الدائرة العامة حتى عام ١٧٥٥ وبعد هذا التاريخ من خلال الدوائر السياسية والسرية. وكما سبق فقد كانت ترسل نسخا عـن نشاطاتهـا الاقتصاديـة الـى لنـدن مباشرة (والى حكومة الهند) على شكل محاضر IOR archive group او مشاورات كما كانت تعرف اصلا . وهذه المحاضر تشبه في تركيبها المشاورات في سجلات المحطات التجارية والتي تضم بشكل اساسي ملفات عن الصفقات التجارية ، في هذه الحالة ، التي قامت بها حكومات الهند . هذا يعني انهـا تحتوي على نسخ من الرسائل المتبادلة والوقائع والقرارات . واذا ما قورنت

مثلا بسجلات مشابهة فقد كانت المراسلات بين وزارة المستعمرات البريطانية واقاليمها في الخارج شاملة ودقيقة التفصيل ، على الاقل كما كانت تأتي قبل عام ١٨٦٠ . اما الوثائق الوحيدة التي لم تحفظ في سجلات المحاضر فكانت الرسائل من والى الحكومة البريطانية والتي احتفظ بها ملفات مستقلة ووثائق مثل المرفقات والرسائل المبعوثة والتي ساتكلم عنها الان .

اصبح عدد الوثائق في عام ١٨٦٠ اضخم من ان يستأنف في ارسال نسخ عنها الى لندن بكليتها (كما يلاحظ المرء عند زيارته لسجلات وزارة الهند ويتطلع على الرفوف العديدة التي تحتلها المحاضر) .

ولذلك اصدر وزير الدولة لشئون الهند بعد مشاورات مع حكومة الهند قوانين وانظمة جديدة تتعلق بتصنيف المحاضر حسب اهميتها . فالمراسلات والوقائع والقرارات التي اعتبرت ذات اهمية وصنفت بمحاضر قسم (أ) كانت تطبع بأكملها وترسل لى لندن على فترات شهرية . اما الاوراق الروتينية والتي صنفت بمحاضر قسم ب كانت ترسل الى وزير الدولة بشكل ملخصات جدولية وترفق بالمحاضر قسم أ والتي كانت ترفع شهريا : أما التعديلات التي ادخلت في الستينات من القرن التاسع عشر حددت الشكل الاساسي للمحاضر حتى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين عندما اقرت حكومة الهند ادخال نظام جديد للملفات وبذلك اوقف ارسالها الى لندن نهائيا .

وعلى ما يبدو فقد استفادت الادارة في ذلك الوقت من النظام الجديد . فالمحاضر في شكلها الجديد — مطبوعة ومنتقاه ومرتبة — سهل ضبطها اكثر من الكميات الهائلة من المخطوطات المفصلة التي كانت تقدم قبل عام ١٨٦٠ ، فكما قال السير جون كاي ، سكرتير الدائرة السياسية والسرية في وزارة الهند من ١٨٥٨ — ١٨٧٤ « لم نكن (نقرأ) المشاورات تحت النظام القديم » . ولكن تأثيره على الباحثين ربما يبدو اقل فائدة ، وفي كثير من الحالات ليس هنالك وسيلة اخرى غير زيارة الارشيفات الوطنية للهند او مكتب سجلات سكرتارية بومباي حيث تحفظ ارشيفات ادارة الولايات حتى اليوم .

أما حكومة بومباي وحكومة الهند فقد كانت ترفع التقارير مباشرة الى الحكومة البريطانية وذلك عن اغلبية معاملاتهم مع الوكلاء بشكل مرفقات للرسائل التي كانت ترسل الى لندن L/P& S/5,6,7 (٥) وهذه الرسائل اختلفت عن المحاضر في ان المحاضر كانت في اغلبيتها ترسل الى الحكومة البريطانية بغرض اعلامها عن مجرى الاحداث وليس بالضرورة للحصول على رد أو تعليق معين منها ، اما الرسائل فكانت تعالج مواضيع تم اختيارها لجلب انتباه السلطات في لندن او الحصول على موافقتها .

وكل من المحاضر والرسائل تحتوي بالتأكيد على معلومات قيمة عن شؤون الخليج وتختلف عن ارشيفات الوكالات في نقطتين : اولا انها تشمل

معلومات اوسع عن اليات القرارات السياسية التي اتخذت على مستوى عال اكثر من التي تشملها الارشيفات المحلية ــ خاصة فيما يتعلق بقضايا كانت موضع اهتمام الحكومة البريطانية الخاص مثل المفاوضات مع ما يطلق عليه اسم « ساحل القرصان » ومعاهدات عام ١٨١٩ و ١٨٢٠ . وبالنسبة لهذه القضية فان محاضر بومباي السرية ليست ذات قيمة ، فهي تحتوي على معلومات مفصلة عن نشاطات الوهابيين والقواسم في بداية القرن العشرين ومتسلسلات عن حوادث القرصنة التي ارغمت الشركة على التخلي عن سياسة عدم التدخل في الشئون المحلية وفرض تدابير امنية في منطقة الساحل لحماية الملاحة البريطانية . واثناء هذه السنين دارت في بومباي نقاشات عديدة مع وكلاء الشركة المحليين حول وجوب اتخاذ اية تدابير ، نقاشات تبعث عنها الحملة العسكرية بقيادة السير وليام جرانت كير لتدمير سفن القرصنة واحتلال رأس الخيمة في عهد حكم الكابتن بيرونية تومبسون السيء الطالع والذي لم يستمر طويلا .

وتركت شؤون ساحل القرصان لتتولاها حكومة بومباي الى حد كبير . وكما ذكرت فان الرسائل والمرفقات تختلف اختلافا بسيطا بسبب احتوائها على معلومات عن مواضيع شاءت الحكومة البريطانية ولاسباب دبلوماسية ان تفرض عليها الرقابة الشديدة ، وحظر تجارة العبيد مثلا كان احد هذه المواضيع التي بمقدور المرء ان يتتبع تفاصيلها الدقيقة في المراسلات في متسلسلات الرسائل السرية والمرفقات التي كانت تصل من بومباي

وعند نهاية عام ١٨٧٣ وضح للحكومة البريطانية ان شؤون الخليج كانت اهم ، بحد ذاتها وفي سياق الدبلوماسية الاوروبية ايضا ، من ان تترك زمامها لحكومة بومباي . علاوة على ذلك فان الاسباب الجغرافية التي جعلت بومباي مركزا لمقر ادارة الشرق الاوسط في القرنين السابع والثامن عشر اصبحت منطوية على مفارقة التاريخ ــ وذلك بسبب اكتشاف التلغراف على وجه خاص. ولذلك قامت حكومة الهند بتقديم توصية الى حكومة جلالة ملكة بريطانيا لنقل مسئولية شؤون الخليج ــ وبسبب علاقة الحكومة البريطانية في الهند مع القوى الاجنبية ودول غربي الهند ــ الى وزارة الخارجية التي اوضحت اسباب وتفاصيل هذا التغيير في البرقية المؤرخة ١ مارس ١٨٧٢ : كنتيجة للتسهيلات المتزايدة التي ادخلت على وسائل الاتصال ، والتجارة والعلاقات الاوثق التي جعلت شؤون البلدان الاسيوية تتداخل وشؤون البلدان الاوروبية ، فان علاقاتنا السياسية مع تلك الدول نالت في السنوات الاخيرة نصيبا اكبر من الاهمية لم يعهد من قبل ، كل هذا كان باعثا على اعادة النظر في مسائل صعبة وحساسة كانت موضع اهتمامنا في وزارة الخارجية . ففي بعض هذه الدول وقعت حروب وثورات وتغيرات في سلالة الحاكمين ، الواحدة

تلو الاخرى وبسرعة فائقة ، حيث كان مسار الاحداث فيها يتطلب اتخـــاذ قرارات عاجلة في قضايا كانت ذات اهمية دولية عظيمة . وفي الواقع لقـــد وجدنا انفسنا مرارا وتكرارا امام مشكلات ، ظهر لنا انها منتهية ، وحيث وجب علينا اعادة النظر في اسئلة تتعلق بسياسة الحكومة في الماضي والحـــاضر والمستقبل واتخاذ قرارات عاجلة والتصرف فورا .

وكانت كل هذه المسائل في معظم الاحيان ذات طبيعة امبراطورية واهم من ان تغامر بها اي سلطة وتتخذ بصددها قرارات من اي سلطة باستثناء اعلى سلطة في الهنـــد .

وبعض هذه القضايا العظيمة الاهمية بعثت من جراء مواقف حكومـــات تركيا وبلاد فارس تجاه القوى المجاورة فيما يتعلق بمسائل كانت ترتبط واهـــم مصالح الامبراطورية البريطانية .واقتضت هذه تبادل الرسائل مع القـــوى الاجنبية والاحكام عن تصرف وسياسة الدول المحتلة في مجالس اوروبا والعمـــل الفعال في شؤون دولية مهمة والتي لم تكن على علم بها الحكومات المحلية او كان لها النفوذ الكافي للتحكم فيها او معالجتها . وحتى ولو كان لديها النفوذ الكافي لم تقدر على ذلك بسبب ان هذه القضايا كانت تمت بصلة وثيقة مع الدول المستقلة القوية من ان تترك في ايدي اي سلطة تخضع لحكومة جلالتها في الهند .

أما في السنين السابقة عندما كانت المواصلات البحرية البخـــارية في بدايتها ، ولم يعرف انذاك نظام التلغراف ، ربما كان امرا مرغوبا به ان تترك حرية كبيرة نوعا ما في معالجة هذه القضايا للسلطات الخاضعة لحكومة الهند التـــي كانت على اتصال سريع ومنتظم وتلك الدول . ولكن هذه الضرورة انقضـــت واصبحت الاتصالات مع جميع هذه الدول المذكورة انفا وبفضل التلغراف والبريد تتم بنفس السهولة والسرعة التي كانت تحتاجها حكومة الهند او بومباي لذلك . وزالت الاسباب التي حتمت استعمال الوسائل التي كانت متبعة خلال تلك الفترة المنقضية ، وبالتالي فان زمام العلاقات السياسية الصرفة مع القوى الاجنبيـــة المستقلة اوجب ان تعـــود لتتحكم بها السلطـــات المعنيـــة مباشرة والتـــي كانت وحدها بمقدورها حماية مصالح الامبراطورية . وهنا تم ادراك ضرورة هذا التغير في فترة متأخرة ، « فعندما الحت قضايا ذات اهمية كبيرة مثل حملـــة الاتراك على نجد لم نتردد في تبليغ تعليماتنا مباشرة لممثلي حكومة بريطـــانيا في مكان سير الاحداث وارسال نسخ عنها لحكومة بومباي بغرض اعلامها . ولكن في مثل هذه المناسبات وبالطبع في مناسبات اخرى عندما كانت جميع المراسلات توجه بالبرق او بطريقة اخرى وعن طريق الحكومة المحلية ، نجد ان تفهم وكلاء الحكومة البريطانية المحليين تفهما سريعا وكاملا للسياسة التي ترغب حكومة الهند في اتباعها ووصول المعلومات لدينا عن الحالة هنا او هناك في الوقـــت المناسب كانت تعاق بشكل خطير بسبب توسط الحكومة المحلية » (٦).

ومنذ عام ١٨٧٣ اصبحت التقارير عن شئون الخليج ترفع لحكومة جلالتها عن طريق حكومة الهند ومن خلال وزارة الهند ، وجميع هذه المراسلات تحفظ حتى الان في محاضر حكومة الهند (دائرة الشؤون الخارجية وبعد عام ١٨٥٩ دائرة الشؤون الخارجية والسياسية) وفي متسلسلات الرسائل السياسية والسرية في الهند والبرقيات اليها .

الدائرة السياسية والسرية والحكومة البريطانية في لندن .

والان نأتي اخيرا الى لندن والى دور الرسميين الذين كانوا في وسط هذا النسيج الاداري الضخم . وفيما يتعلق بشئون المناطق خارج الهند او العلاقات مع الولايات الاميرية داخل الهند فقد تم تبادل الرسائل بين مجلس الادارة ووزارة الهند وحكومات الهند وبومباي من خلال اللجان والدوائر السياسية . أما سجلات ما يطلق عليها الان ، بشكل غير دقيق ، الدوائر السياسية والسرية فهي مصدر رئيسي للمعلومات عن شئون الشرق الاوسط .

وبشكل اساسي فان سجلات الدوائر هذه تضم ثلاثة انواع من المعلومات : اولا ، هناك المراسلات (السياسية والسرية) مع الهند (أو في كثير من الاحيان مباشرة مع الوكلاء في الشرق الاوسط) وثانيا ، المراسلات مع دوائر الحكومة البريطانية الاخرى وخاصة مع وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ولكن ايضا على مدى اضيق مع الاميرالية ووزارة التجارة ووزارة الحربية وفي القرن العشرين مع اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء مثل لجنة حماية الامبراطورية . زثالثا السجلات التي نتجت عن نفس موظفي الدائرة السياسية والسرية وفي نفس الدائرة كمصادر مرجعية . أما الفئة الاولى — المراسلات مع المراكز التجارية في الخارج — فقد ذكرت سابقا (IOR archive groups L/ P & S/5, 6, 7.) وهنا لن نناقش الاختلافات المعقدة نوعا ما بين المصطلح سياسي وسري فيما يتعلق بسجلات الدائرة السياسية والسرية فيما عدا القول بان المواضيع التي كانت تعتبر سرية اثناء القرنين الثامن والتاسع عشر ليست بالضرورة مشابهة للمواضيع التي نعتبرها سرية اليوم . وبوجه عام كان المصطلح (سري) يستعمل فيما يتعلق بشؤون الدبلوماسية وشؤون الاقاليم المتاخمة والدول المجاورة للهند ، ولكن المصطلح كان دائما يستعمل ويفسر بحرية وغير دقة . ولذلك فيعتمد الامر على موضوع بحث خاص لكي تحدد اي من المتسلسلات ذات قيمة اكبر . وقد تلاشت هذه المشكلة بعد عام ١٨٧٥ حين جمع هذان النوعان من المراسلات في نفس المجلدات(IOR: L/P&S/7)

وفي نفس الوقت الذي تبادلت فيه الحكومة البريطانية في لندن الرسائل حول شؤون الشرق الاوسط مع حكومة الهند كانت تتبادلها ايضا مباشرة مع الوكالات هناك . وهنالك متسلسلات مهمة جدا والمصنفة الان بـ IOR: L/P&S/9 والتي تضم مجلدات من الرسائل السرية (وبعض البرقيات) التي وصلت من

الوكلاء في كل من مسقط ، زنجبار ، اثيوبيا ، سوريا ، بغداد ، طهران ، عدن وبوشهر للفترة ما بين ١٧٨٤ — ١٩١١ . وقد كانت هناك اسباب كثيرة لتجنب قنوات الاتصال العادية واهمها كان عمليا ، فالمراسلات من عدن مثلا او مسقط كانت عندما ترسل الى لندن عن طريق حكومة بومباي او الهند تصل متأخرة وتبين هذا اثناء الحروب النابليونية عندما ركزت الحكومة البريطانية على اهمية سرعة الاتصال مع الخليج والهند . وفي عام ١٨٦٨ كتب دوق ارغيل لحكومة بومباي ان النسخ عن مراسلاتها مع المندوب السامي في الخليج كانت تصل متأخرة جدا . لقد كتب : « اكتشفت مؤخرا ان معلومات مهمة كان قد ارسلها وكلاؤكم بصفتهم موظفين قنصليين لوزارة الخارجية واستلمتها عن طريق وزارة الخارجية قبل ان تصلني نفس الاستخبارات عن طريق حكومة سعادتكم ببضعة ايام بل ببضعة اسابيع » (٧)

اما الدائرة السياسية فقد تبادلت الرسائل مع دوائر الحكومة البريطانية الاخرى وهذه تحفظ الان في متسلسلات (IOR L/P&S/3) المراسلات السياسية والسرية الحكومية وتضم في الدرجة الاولى رسائل من والى وزارة الخارجية ومرفقات هذه الرسائل . وطوال القرنين التاسع عشر والعشرين تولت وزارة الخارجية مسؤوليات الشرق الاوسط حينا بتعيين ممثلين مستقلين وحينا اخر بالاشتراك في تعيين الممثلين في الدول المعنية . واحيانا — خاصة في القرن الثامن عشر — ثم تعيين وكلاء مستقلين في نفس المكان ، هذا يعني قنصلا عن وزارة الخارجية ووكيلا عن شركة الهند الشرقية . وقد اثار هذا بعض البلبلة بالنسبة الى الارشيفات ففي عام ١٨٧٨ مثلا اصبح المندوب السامي السياسي في بوشهر القنصل العام لولايات فارس ، خوزستان ، لارستان ومقاطعة Lengah (لنجه) والسواحل وجزر الخليج ضمن الاراضي الخاضعة لبلاد فارس . وكقنصل عام كان مسئولا امام وزارة الخارجية البريطانية ، اما مصاريفه فكانت تتحملها وزارات الخزانة في لندن والهند معا ولذلك كان يتبادل الرسائل مع دائرتين مختلفتين للحكومة البريطانية . ومسئوليات ثنائية كهذه جعلت الاتصال الوثيق بين الدائرتين امرا حتميا مما تسبب احيانا في خلق حالة شاذة ذكرها دوق ارغيل في برقيته عام ١٨٦٨ والتي استشهدت بها انفا وهي ان الاخبار كان تصل وزارة الهند من موظفيها عن طريق وزارة الخارجية قبل ان تصل عن طريق قنوات اتصالها الخاصة .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر وبازدياد مطالبة وزارة الخارجية لغرض رقابة اكبر على شؤون الشرق الاوسط اشتد الترابط بين الدائرتين كما عهدته الدوائر الحكومية البريطانية الاخرى ، وظلت الامور على هذه الحالة حتى بعد الحرب العالمية الاولى عندما تولت الادارة المدنية في بلاد ما بين النهرين تحت ادارة السير بريكوكس ،وبعد ذلك ولفترة وجيزة عهدت الى دائرة الشرق الاوسط

الجديدة التي اقيمت في وزارة المستعمرات . وفي عام ١٩٤٨ وبعد استقلال الهند نقلت مسئولية اقاليم الخليج نهائيا الى وزارة الخارجية مع ان نظام الاخبار الجديد في وزارة الخارجية لم يدخل حتى عام ١٩٥٠ . وترجع ارشيفات الخليج في سجلات وزارة الهند الى ذلك التاريخ . اما في الدائرة السياسية والسرية فكانت كما يبدو تناقش القضايا السياسية وتسجل اراء الرسميين باغلبيتها بشكل وقائع عن المراسلات المتعلقة بها . ومنذ عام ١٨٦٠ نتجت عن هذه الدائرة متسلسلة مهمة لمذكرات لم تدون فيها اراء الرسميين الافراد حول مواضيع معينة فحسب ، بل انها تعطي بشكل ملخص المعلومات الخلفية لنفس المواضيع (IOR: L/P&S/18) اما كيف بدأت هذه المذكرات فليس واضحا تماما . فسكرتير الدائرة السياسية ، السير اوين تودور بيرن الذي خلف السير جون كاى تباهى في مذكراته انه هو الذي كان قد ادخل نظام المذكرات ، ولكن يبدو انه من الارجح ان الفكرة نشأت مع تولي مركيز سالز سوري منصب وزير الدولة لشؤون الهند عام ١٨٧٤ . فكلما واجه سالزبوري مشكلة سياسية طلب من الدائرة السياسية أن تجمع جميع المعلومات الموجودة عن الموضوع ليتمكن من تمحيصها لاتخاذ قرار ما . ومنذ ذلك الحين بوشر في كتابة نوعين من المذكرات — تلك التي كانت تطلب من وزير الدولة او مدير الدائرة السياسية وتلك التي كانت ترفع تلقائيا من احد اعضاء الدائرة الذي كان يؤيد قضية معينة .

كل هذا يبدو واضحا للاداريين الحديثين والذين يحبذون (نظريا على الاقل) حفظ جميع الاوراق التي تخص موضوعا واحدا في ملف مستقل ليتيسر الرجوع اليه في وقت الحاجة ولكن في الستينات من القرن التاسع عشر لم يكن هذا الامر واضحا وكانت المراسلات حول موضوع واحد مبعثرة في عدة متسلسلات مختلفة من المجلدات . فاصبح نظام المذكرات الوسيلة المرادفة التي اتبعتها الدائرة السياسية والسرية لتسيير المعلومات للمسئولين فيها والى الدوائر الحكومية الاخرى مثل وزارة الخارجية (التي اتبعت على الارجح نظام متسلسلات المراسلات المطبوعة والمعروف بالطبعة السرية) . فكانت المذكرات تطبع في اغلب الاحيان حتى الاربعينات من القرن الحالي حيث انها تحتوي الان على ملخص يسهل جدا الوصول اليه عن كل القضايا السياسية المهمة في الفترة ما بين ١٨٦٥ الى الاربعينات من القرن الحالي . واحتفظت الدائرة السياسية ايضا بمكتبة خاصة للمواد السرية وغير السرية المطبوعة التي تمت الى تلك القضايا بصلة . (IOR: L/P&S/20)

واخيرا يجب الحديث عن كيفية الوصول الى تلك المعلومات . هنالك فهارس حديثة لمختلف متسلسلات المحاضر وفهارس قليلة لارشيفات الوكالات مع ان تلك الفهارس اقل ضرورة حيث رتبت الملفات حسب المواضيع . اما

بالنسبة للدائرة السياسية والسرية فهنالك قوائم مستقلة وفهارس لكل متسلسلة من المراسلات حتى ١٨٧٥ ، اي المراسلات في بريطانيا نفسها ، المراسلات مع ولايات الهند الثلاث والمراسلات التي تبودلت مع مناطق خارج الهند . اما منذ عام ١٨٧٥ فقد دمجت المراسلات مع ولايات الهند الثلاث في متسلسلة واحدة من القوائم وبعد ١٨٩٧ تم تسجيل جميع المراسلات في متسلسلة واحدة .

وكان نظام الملف المسجل قد ادخل في دوائر وزارة الهند المختلفة في الثمانينات من القرن التاسع عشر كوسيلة لجمع الرسائل الواردة مع مرفقاتها من ناحية والردود عليها من ناحية اخرى . فلقد تم تسجيل ، فهرسة وترتيب الوثائق وهي تشكل من هذه الناحية مصدرا سهل المنال للمعلومات وقد دونت جميع الرسائل الواردة رسميا والصادرة عن دائرة معينة خلال عام واحد في قوائم ، وهي تضم المراسلات مع الهند ، المراسلات في بريطانيا نفسها والمراسلات مع خارج الهند وتم ترقيم كل رسالة واردة مع الرد عليها والاوراق المتعلقة بها في تتابع سنوي لارقام مسجلة حسب تاريخ ورود او صدور تلك الوثيقة من الدائرة . وعلاوة على تسجيلها كانت جميع الوثائق تفهرس بشكل متزامن تقريبا . وحتى عام ١٩٣٠ كانت جميع الملفات التي قد تراكمت خلال عام واحد في الدوائر المختلفة تجلد في تتابع عددي مع ان الدائرة السياسية كانت قد بدأت نظام الملفات حسب المواضيع منذ ١٩٠٢ . أما فيما يتعلق بملفات القضايا المهمة والتي كانت تتجدد من حين لاخر فزاد عدد اوراقها اثناء بداية القرن العشرين . وسهولة الوصول الى جميع الوثائق التي تتعلق بموضوع معين خلال فترة من السنين في مكان واحد كان حافزا في تجميع دستات من هذه الملفات في الثلاثينات من القرن العشرين والتي تضم مواضيع مشابهة .واصبحت تعرف بعدها بالمجموعات . والملفات الذي يحتوي على موضوع ذي اهمية كان يضم الرسالة الواردة من حكومة الهند مثلا مع جميع مرفقاتها ، المحضر الرسمي لوقائع جلسات رئيس الدائرة المختصة في وزارة الهند ، ولوكيل الوزارة ونفس وزير الدولة لشئون الهند ، كما كانت تضم ايضا المذكرات المتعلقة بنفس الموضوع ، المرجع في دائرة اخرى ، مسودة البرقية او الرسالة المقترحة ونسخة منقحة عن تلك الرسالة او البرقية التي تمت الموافقة على صيغتها نهائيا . باختصار على جميع فئات المواد والمعلومات التي ذكرتها حتى الان .

هؤلاء الباحثون الذين وصلوا الى اعماق سجلات وزارة الهند قد اكتشفوا بالتأكيد انه حالما تعلمت مرة اين وكيف تبحث عن المعلومات فانك تجد ان الارشيفات هناك تدخر اوسع وادق المعلومات عن شبه الجزيرة العربية والخليج منذ عام ١٦٠٠ . ومن وجهة

نظر عملية فان سياسة المشرفين على سجلات وزارة الهند تسعى الى اصدار ادلة منفردة لكل مجموعة من السجلات وستناقش بعض القضايا التي وردت في هذا البحث في دليل سجلات الخليج « الفارسي » الذي افترض صدوره في اواخر العام الماضي هذا الدليل وجميع الادلة المقترح اصدارها ايضا ستحتوي على قوائم بالمواد ، في هذه الحالة متسلسلة ( ) (مقر المندوب السامي في الخليج «الفارسي»* والوكالات) مع مقدمات مفصلة عن الخلفية التاريخية والادارية العامة ووصف دقيق للالية التي تم بواسطتها ادارة كل وكالة من قبل الحكومة البريطانية والقنوات التي تم من خلالها تبادل المراسلات . وستحتوي هذه الادلة ايضا على وصف مفصل — بقدر ما امكن لوسائل حفظ السجلات وانظمة الملفات التي استخدمتها الوكالات ، مع ملاحظات عن مدى تيسر المجلدات والملفات وحالتها المادية . وامل ان يتم في تاريخ لاحق اصدار دليل لارشيفات الدائرة السياسية والسرية وادلة لسجلات وزارة الهند التي هي الان قيد الدراسة للاصدار .

وانا لم اتكلم البتة عن الوثائق الموجودة باللغة العربية لكن القاريء سيلاحظ بالطبع ان هناك عاملا يجب ان يذكر وهو انه عند استعمال ارشيفات حكومة معينة سيلاحظ ان هذه تمثل بوجه عام وجهة نظر تلك الحكومة . وهناك خطة تبنتها الاكاديمية البريطانية في لندن لترجيح كفة الميزان تهدف الى اصدار وثائق باللغات الشرقية في الارشيفات البريطانية . وكجزء من هذه الخطة لدينا الان من يعمل على ارشيفات الخليج بهدف اصدار وثائق باللغة العربية بشكل كامل او ملخص . فالدكتور مرسي عبدالله من مركز الابحاث والوثائق في ابو ظبي شرع في دراسة سجلات مقر الوكيل السياسي في البحرين ووجد انها تحتوي على ثروة من المعلومات باللغة العربية عن قضايا اقتصادية واجتماعية لم تكن موجودة في المتسلسلة الرئيسة لملفات الدائرة السياسية وبالمثل فان جوليا ، براي ، التي تتابع دراستها العليا في كلية سانت كروس في اكسفورد ، تدرس الان الوثائق العربية في ارشيفات وكالة الكويت ووجدت انها قيمة للغاية لا لانها تلقي ضوءا على المفاوضات الدبلوماسية فحسب بل لما فيها من معلومات عن المصطلحات القانونية والدبلوماسية والعادات الاجتماعية الخ ... وجميع الذين اكبوا على دراسة الوثائق العربية في الارشيفات (بما في ذلك الطلاب العرب الذين يدرسون ارشيفات عدن) اجمعوا على ان الرسائل العربية قد ترجمت خطأ في احيان اكثر مما كنت اتوقع فجوليا براي وجدت مثلا واضحا على هذا في برقية كانت قد وصلت من الهند حول اخوان ابن سعود وصلت رموزها

---

* صدر هذا الدليل بالفعل .

من قبل موظف التلغراف بـــ افغان ابن سعود وبامكانك ان تتخيل نتائج خطأ كهـــــذا .

وهناك مشروع اخر اود ان اذكره والذي نأمل ان يتحقق بالتعاون مـــع احدى شركات النشر البريطانية يهدف الى تصوير جميع مـــذكرات الـــدائرة السياسية والسرية التي تتعلق بالشرق الاوسط على ميكروفلمات مع ملاحظات عن كاتبيها وعن نصها والتي ستكون ذات اهمية خاصة بالنسبة للطلاب الاجانب الذين شرعوا في بحث موضوع معين ويتعذر عليهم القدوم الى لندن .

واخيرا لقد اضفت ملاحظة قصيرة عن خطة تصنيف سجلات وزارة الهند وقائمة بالفئات الرئيسية لهذه السجلات التي تتعلق بامور الشرق الاوســـط ولقـــد وضعت قائمة برموز المراجع بدون اي تعليق مفصل عنها وامـــــل ان تكون هذه القوائم والملاحظات التي تدقها نقطة انطلاق للذين ينوون الشروع في ابحاثهم في مكتب السجلات وسيكون قسم شئون الشرق الاوسط دائما على استعداد لتقديم اي نصائح ومعلومات ستساعد الباحثين على انجاز ابحاثهم

خطة تصنيف سجلات وزارة الهنـــد : الملحـــــق

وضعت خطة التصنيف على اساس نظام الحروف الابجدية وتم اعطاء كل مجموعة ارشيفات حرفا ابجديا (او حروفا) وتقسيمها بارقام والمجموعـــــات تتسلسل من (IOR.A) المواثيق والصكوك الى (IOR:Z) السجـــــــلات والفهارس . والخطة تبين ايضا الفرق بين السجلات التي جمعت في لندن ، المحاضر التي ارسلت الى لندن من الهند وسجلات المراكز التجارية في الخارج والواردة الى لندن بتاريخ لاحق . ولقد عددت ادناه فقط مجموعات الارشيفات التي تمت بصلة ودراسات الشرق الاوسط والتي امل ان اناقشها بالتفصيل في الدليل الذي ذكرته انفا .

السجلات التي تم تجميعهـــا في لنـــدن

١٦٠٢ — ١٨٥٩ ، مراسلات عامة	E
١٧٠٢ — ١٧٥٣ ، مراسلات مع الشرق	E/3
١٨٠٣ — ١٨٥٨ ، مراسلات مع الهند	E/4
١٧٨٤ — ١٨٥٨ ، مجلس الرقابة	F
١٧٩٦ — ١٨٥٨ ، مجموعات المجلس	F/4

١٦٠٢ — ١٨٨٨ ، سجلات المحطات التجارية *	G
١٦٤٤ — ١٨٥٨ ، مصر والبحر الاحمد	G/7
١٦٢٠ — ١٨٢٢ ، بلاد فارس والخليج الفارسي (بندر عباس والبصرة)	G/29
١٦٠٠ — ١٩٠٠ ، متسلسلات مختلفة لمراسلات تمت في بريطانيا نفسها	....

دوائر وزارة الهنـــد

١٦٠٥ — ١٩٣١ البحرية	L/MAR
١٧١٨ — ١٩٤٨ العسكرية	L/MIL
١٨٣٩ — ١٩٢٦ ، الاشغال العامة	
(تضم دائرة التلغراف الهندية — الاوروبية)	
١٧٧٨ — ١٩٥٠ ، السياسية والسرية	
١٨٠٧ — ١٩٥٠ ، السياسية والسرية	
١٨٠٧ — ١٩١١ المراسلات في بريطانيا	
١٧٥٦ — ١٨٧٤ المراسلات السرية مع الهند	
١٧٩٢ — ١٨٧٤ المراسلات السياسية مع الهند	
١٨٧٥ — ١٩١١ المراسلات السياسية والسرية مع الهند	
١٧٩٣ — ١٩١١ المراسلات مع الاقاليم خارج الهند	
١٩٠٢ — ١٩٣١ ملفات حسب المواضيع	
١٩١٢ — ١٩٣٠ الملفات السرية والسياسية	
١٩٣١ — ١٩٥٠ الملفات السياسية (الخارجية) والمجموعات	
١٨٦٠ — ١٩٤٧ المذكرات السياسية والسرية	
مذكرات سرية مختلفة ونشرات	
المكتبة السياسية والسرية	

نسخ عن محاضر الهند الواردة الى لندن لاعلام الحكومة

١٧٠٢ — ١٩٣٦ محاضر حكومة الهند والولايات والاقاليم
١٧٠٤ — ١٨٧٣ محاضر بومباي العامة ، السياسية والسرية
١٨٣٤ — ١٩٢١ محاضر حكومة الهند ، الدائرة الخارجية والخارجية والسياسية

*** — تم اضافة هذه هنا وليس مع سجلات مقرات المندوبين السامين لانها تحتوي على النسخ الحديثة للمحاضر التي ارسلت الى لندن فالنسخ الاصلية التي كانت تحفظ في المحطات التجارية لم يعثر عليها .**

سجلات واردة الى لندن بتاريخ لاحق عن طريق القنوات الرسمية
١٩٢٣ — ١٩٤٨ مقر المندوب السامي البريطاني في كابول
مقر المندوب السامي في الخليه والوكالات

١٧٦٣ — ١٩٥٠ مقر المندوب السامي السياسي ، بوشهر
١٩٠٤ — ١٩٥٠ الوكالة السياسية ، البحرين
١٩٢٤ — ١٩٤٨ مقر الوكيل السياسي ، الوكالة السياسية ، البحرين
١٩٢٤ — ١٩٤٨ مقر الوكيل السياسي ، الوكالة السياسية ، البحرين
١٩٣٩ — ١٩٥٠ الوكالة السياسية ، محمية عمان
١٩٠٤ — ١٩٥٠ الوكالة السياسية ، الكويت
٢٨٢٨ — ١٩٥٠ الوكالة السياسية ، مسقط
١٨٣٩ — ١٩٦٧ ، مقر المندوب السامي في عدن

مجمـوعـات اخـرى

١٨٠٠ — ١٩٤٧ نشرات رسمية
١٦٠٠ — ١٩٦٨ خـرائط
سجـلات وفهـارس

الهـوامش :

(١) — تواجدت وكالات في كل من الصومال ، زنجبار ، مصر والبحر الاحمر ، عدن ، الخليج ، عمان ، العراق ، سوريا ، ايران وافغانستان ، لم اضف بالطبع الوكالات في الشرق الادنى والتي تخرج من مجال هذا البحث .

(٢) — ١٦٢٠ — ١٦٩٧ اوراق بدائية تتعلق ببلاد فارس

(٣) قبل هذا التاريخ لم تكن المصطلحات مندوب سام ووكيل ذات اهمية سياسية كبيرة وكان المندوب السامي يخضع للوكيل حتى اواخر القرن التاسع عشر حيث انعكست هذه الحالة .

(٤) — راجع الملحق للحصول على ملاحظات عن خطة تصنيف سجلات وزارة الهند وقائمة بالمجموعات الارشيفية المتعلقة بها .

(٥) — مرفقات كثير من الرسائل السامية من حكومة بومباي وحكومة الهند قبل ١٨٥٨ ، تجدها في مجموعة اخرى لسجلات وزارة الهند :
١٧٩٦ — ١٨٥٨ ، مجموعات مجلس الرقابة

(٦) —

(٧) — برقيات سياسية الخ بومباي (نسخ) ١٨٦٨ — ١٨٧٤